مذهبـــان

أحدهما يذهب إليه الناس فى البلاد المتحضرة كافة منذ ابتدأ عصر الديمقراطية على أقل تقدير . والآخر يذهب إليه فريق من الناس فى هذا البلد العزيز السعيد ، ويتباينان أشد التباين . ومذهب المصريين أصحهما من غير شك وأدناهما إلى الصواب من غير جدال ، لأن مصر قد أصبحت منذ ثلاثة أعوام أقوى بلاد الأرض وأرقاها وأحقها أن تتولى زعامة الرق وقيادة الشعوب إلى تحقيق المثل العليا فى الحرية والكرامة والاستقلال .

وقد أصبح حقا على كل شعب يحب الرق ويطمع فيه أن ينظر إلى مصر فيتأثرها ويسير على نهجها ، وهو إن فعل بالغ مايريد من الكمال بإذن الله .

فأما المذهب الأول الخاطىء الذى يأخذ به الناس فى أقطار الأرض ، وفى أقطار الأرض المتأثرة بفلسفة الفلاسفة وأصول الثورة الفرنسية فهو أن الحكومة إنما توجد لإقرار الأمن فى البلد الذى توجد فيه . والأمن عند هؤلاء الناس الخاطئين الذين يملأون أقطار الأرض غير مصر إنما هو أمن الشعب جملة على حياته ومرافقه وإطمئنانه إلى أن شعبا أجنبيا مهما يكن لن يغير عليه ولن يمسه بأذى . ولن ينتقص من أرضه ولن يعتدى على حقه ولن يغض من كرامته ، ولن يناله بمكروه فى أى نحو من أنحاء حياته . وأمن الأفراد على أنفسهم وأموالهم وعلى كرامتهم وحرماتهم وعلى عقائدهم وآرائهم ، وعلى أخلاقهم وأعراضهم . وثقة هؤلاء الأفراد مهما تكن منازلهم ومهما تكن مذاهبهم فى السياسة والدين بأن نفوسهم معصومة بحكم القانون وقوته إلا أن يجرموا فيجعلوا للقانون عليه سبيلا ، وأن حريتهم مكفولة بحكم القانون وقوته إلا أن يأثموا فيجعلوا للقانون على حريتهم سبيلا ، وبأن أموالهم محفوظة عليهم لايؤخذ منها إلا بالحق ولاتمس إلا بما يأمر به القانون .

كوكب الشرق فى ٣٠ – ٧ – ١٩٣٣

هذا هو مذهب الناس عامة فى فهم الحكومات وفهم واجبها ، وفهم الصلة بينها وبين الشعب . ولكن المذهب الآخر الذى يراه فريق من المصريين والذى هو أقرب إلى الحق وأدنى إلى الصواب ينحو نحوا غير هذا النحو فى الحكم والفهم والتقدير . فالحكومة عند هؤلاء المصريين وجدت لإقرار الأمن ، ولكن لإقرار أمنها هى قبل أمن الشعب . ووجدت لحماية النفس والأموال ولكن لحماية نفسها هى وأموالها من قبل أنفس الشعب وأمواله . وهى لاتكره أن تؤمن الشعب ، ولكن تأمين الشعب نافلة لافرض . أو هو فرض ثانوى يأتى بعد الفرض الأول وتفرغ له الحكومة بعد أن تفرغ من هذا الفرض الأول . وهى لاتكره أن تحمى أنفس الشعب وأمواله ، ولكن بعد أن تحمى نفسها ومالها ، وتطمئن أشد الاطمئنان إلى أنها لاتخاف بأسا ، ولاتخشى مكروها . ولعلك لن تفطن بعد إلى الفرق العظيم بين هذا المذهب الخاطىء الذى يمعن فيه العالم المتحضر كله ، وهذا المذهب المصيب الذى يحبه فريق من المصريين . فأما فى غير مصر فإن الناس يرون أن الوزارة إذا أحست بالحاجة الشديدة إلى أن تحمى نفسها وجب عليها أن تستقيل ، لأن الوزارات لن تنشأ لحماية نفسها ، وإنما أنشئت لحماية الشعب ، وهى لم تخلق لخدمة نفسها وإنما خلقت لخدمة الشعب ، وهى إذا احست حاجة إلى الحماية فمعنى ذلك أن الشعب لايحميها بحبه لها وثقته بها واطمئنانه إليها . وإذن فهى لاتريد أن تخدم الشعب رغم أنفه ، وإذن فهى مضطرة إلى أن تستقيل ليوجد الشعب لنفسه الوزارة التى يرضاها ويثق بها ويحميها بحبه وعطفه وثقته

أما أصحاب المذهب المصرى الحديث فهم يرون أن الوزارة إذا أحست حاجة إلى أن تحمى نفسها وجب عليها أن لاتستقيل ، بل أن تتعلق بالحكم أشد التعلق وأن تشد نفسها إلى كراسيها بالحبال والأمراس ، وأن تسخر جند الدولة وبأسها وقوة الدولة وبطشها ومال الدولة وثروتها لحماية نفسها حتى من الوهم الطارىء والخيال الذى يلم فى الأحلام .

وجائز عند أصحاب المذهب المصرى الحديث ، بل واجب أن تقدم الوزارة حماية نفسها على حماية الشعب فإذا أحست من خصومها السياسيين خطرا على نفسها ، وأحست من خصوم النظام الاجتماعى وأعداء الأمن العام والمجرمين الذين يفسدون فى الأرض خطرا على حياة الأفراد والجماعات وحماية أنفسهم وأموالهم كان من حقها ، بل من الحق عليها أن تقدم حماية نفسها والتفكير فيها ، وقهر خصومها السياسيين على حماية الشعب وقهر المجرمين .

وعلى ذلك يفسر أصحاب المذهب المصرى الحديث كثرة الجرائم واتصالها فى مصر ، وهذه الألوان من العدوان التى تقع على النفوس والأموال وتعجز الوزارة القائمة ، لانقول عن منعها قبل وقوعها ، بل نقول عن أخذ المقترفين لها والمتورطين فيها ، لأن الوزارة مشغولة بمخاصمة الوفد ومطاردته ومراقبة رئيسه وأعضائه ، وبث الأرصاد والعيون عليهم عن مراقبة المجرمين وأخذهم والضرب على أيديهم .

وعلى هذا النحو أيضا يمضى أصحاب المذهب المصرى الحديث حين يطالبون الوزارة بأن تشرع القوانين الاستثنائية الصارمة لإرهاق خصومها السياسيين وإفحامهم وأخذهم بالصمت والهدوء ، لأن حماية الوزارة لنفسها من هؤلاء الخصوم أوجب من حماية الوزارة للشعب من أعداء الأمن والنظام . ولذلك يطلب أصحاب المذهب المصرى الحديث إلى الوزارة أن تشرع هذه القوانين الصارمة الاستثنائية لتعقبهم والقضاء عليهم فى غير إمهال ولاإبطاء .

وقد نحب أن نعرف مذهب وزارتنا فى هذه المسألة ذات الخطر : أهو مذهب العالم المتحضر أم هو مذهب المبتكرين من المصريين ؟ فإن تكن الأولى فإنا نرى وزارتنا تسرف فى العناية بنفسها وتغلو فى وقف جهودها على ماتنصب لخصومها من الحرب ، وإن تكن الثانية فإنا نحب أن تلائم الوزارة بين مالها من مذهب وسيرة ، ومايلقى إلى الشباب فى المدارس وفى كلية الحقوق حتى إذا أخرجت هذه الكلية من طلابها من سيكون إليهم الحكم فى يوم من الأيام أخرجتهم وهم يعلمون ما يجب عليهم أن يعملوا . والأمر ليس مقصورا على الأمن الداخلى ، فمن المحقق أن وزارتنا تعنى بما تكتبه الصحف الأجنبية عن بقائها الطويل أو القصير أكثر مما تعنى بمسائل لها أبعد الأثر فى حياة مصر ، فلم يخطب وزراؤنا فى مسألة الدين كما خطبوا فى مسألة « الديلى تلغراف » ولم يجزع وزراؤنا لحبوط المفاوضات فى مسألة الدين كما جزعوا لرسالة الديلى تلغراف ، ولم ينشط وزراؤنا فى مسألة التبشير والمبشرين كما نشطوا فى رسالة الديلى تلغراف . فهم إذن أسرع إلى التفكير فى حماية الوزارة من خصومها السياسيين المصريين ومن الذين قد يخاصمونها بين الأجانب ، منهم إلى التفكير فيما يصيب الأمن والنظام من الفساد والاضطراب وفيما يصيب منافع الناس ومرافقها وحرية مصر وكرامتها من العدوان الخارجى أو إسراف الدول الأجنبية فى الاستهانة بالحقوق المصرية .

أفنستطيع أن نفهم من هذا أن المذهب المصرى الحديث قد وفق إلى الفوز الرسمى فأصبحت وزارتنا تؤمن به وتطمئن إليه وتتخذه لها مذهبا وترى أنها وجدت لنفسها قبل

أن توجد للشعب ؟ سؤال يحتمل جوابين : أحدهما يراه الناس ويحسونه ويشهدونه فى كل يوم ، وهو : نعم

والآخر يكتب فى الصحف ويقال فى الأحاديث الرسمية والشبيهة بالرسمية وهو : لا . والناس أحرار فى أن يقبلوا ماشاءوا من هذين الجوابين . أما أنا فأقبلهما معا ، وأصدق وزراءنا إذا ساروا سيرة المؤمن بالمذهب الحديث ، وأصدقهم إذا قالوا مقال المؤمن بالمذهب القديم . وأرى أن الوزارة من المهارة والكفاية ومن البراعة والنبوغ بحيث تستطيع الجمع بين المتناقضات ، والتوفيق بين المتباينات ، وبحيث تستطيع أن تؤثر نفسها على الشعب حين تعمل ، وأن تؤثر الشعب على نفسها حين تقول.